S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.2949
24 October 1990

ARABIC

UN LIBRARY
OCT 26 1990
UN/SA COLLECTION

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والاربعين بعد الالفين والتسعمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الاربعاء ، ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ، الساعة ١٦/٠٠

الرئيس : السير ديفيد هاناي	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)
الاعضاء :	
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد فورونتسوف
اثيوبيا	السيد تاديسي
رومانيا	السيد مونتيانو
زائير	السيد بغبيني أديتو نزنغيا
الصين	السيد لي داويو
فرنسا	السيد بلان
فنلندا	السيدة راسي
كندا	السيد فورتييه
كوبا	السيد الاركون دي كيسادا
كوت ديفوار	السيد انيت
كولومبيا	السيد بنيالوسا
ماليزيا	السيد رجالي
الولايات المتحدة الامريكية	السيد بيكرينغ
اليمن	السيد الاشطل

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

اما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/٥٠

اقرار جدول الاعمال

أقرّ جدول الاعمال .

الحالة في الاراضي العربية المحتلة

رسالة مؤرخة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ موجهة إلى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لليمن لدى الامم المتحدة (S/21830)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقررات المتخذة في الجلسات السابقة بشأن هذا البند ، أدعو ممثلي الاردن واسرائيل والامارات العربية المتحدة وجمهورية ايران الاسلامية وباكستان وبنغلاديش وتركيا وتونس والجزائر والجماهيرية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية والعراق وقطر والكويت ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا والهند ويوغوسلافيا ، إلى شغل المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس . وأدعو ممثل فلسطين إلى شغل مقعد على طاولة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس ، شغل السيد صلاح (الاردن) والسيد بين (اسرائيل) والسيد الشعالي (الامارات العربية المتحدة) والسيد خرازي (جمهورية ايران الاسلامية) والسيد عمير (باكستان) والسيد محيي الدين (بنغلاديش) والسيد اسكين (تركيا) والسيد غزال (تونس) والسيد بن جمعة (الجزائر) والسيد التريكي (الجماهيرية العربية الليبية) والسيد الفتال (الجمهورية العربية السورية) والسيد قدرت (العراق) والسيد النعمة (قطر) والسيد الصباح (الكويت) والسيد موسى (مصر) والسيد حسبي (المغرب) والسيد الشهابي (المملكة العربية السعودية) والسيد ولد محمد محمود (موريتانيا) والسيد مينون (الهند) والسيد سيلوفيتش (يوغوسلافيا) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس ؛ وشغل السيد القدوة (فلسطين) مقعدا على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل السودان يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المتبعة ، اعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة ، دون أن يكون له حق التصويت ، وفقا للاحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك .

بناء على دعوة الرئيس شغل السيد علي (السودان) المقعد المخصص له إلى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يستأنف مجلس الامن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله ، وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة .

أمام أعضاء المجلس الوثيقة S/21893 التي تتضمن نص مشروع قرار قدّمته كوبا وكولومبيا وماليزيا واليمن . وفي هذا الصدد ، أمام أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/21896 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ، موجهة إلى رئيس مجلس الامن من الممثلين الدائمين لكوبا وكولومبيا وماليزيا واليمن لدى الامم المتحدة .

وأود أن استرعي انتباه الاعضاء الى الوثائق الاخرى التالية : S/21873 ، رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ وموجهة إلى الامين العام من الممثل الدائم لليونان لدى الامم المتحدة ؛ S/21876 ، رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ وموجهة إلى الامين العام من الممثل الدائم لباكستان لدى الامم المتحدة ؛ S/21877 ، رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ وموجهة إلى الامين العام من الممثل الدائم لايطاليا لدى الامم المتحدة ؛ S/21881 ، رسالة مؤرخة ٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ وموجهة إلى الامين العام من الممثل الدائم لمصر لدى الامم المتحدة ؛ S/21886 ، رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ وموجهة إلى الامين العام من الممثل الدائم لاندونيسيا لدى الامم المتحدة ؛ S/21888 ، رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ موجهة إلى الامين العام من القائم بالاعمال بالنيابة لبعثة المراقب الدائم عن فلسطين لدى الامم المتحدة ؛ S/21890 ، رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ موجهة إلى الامين العام من الممثل الدائم للمغرب لدى الامم المتحدة ؛ S/21897 ، رسالة مؤرخة ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ موجهة إلى الامين العام من الممثل الدائم للكويت لدى الامم المتحدة .

المتكلم الاول هو ممثل اسرائيل . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد بين (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بعد شهرين من العمل المتضافر الذي بذله المجتمع الدولي ، وعلى رأسه مجلس الامن منذ الليلة المشؤومة للثاني من آب/اغسطس ، حدث شيء غريب . لقد أُخرج الزخم عن مساره . وتوقف الجهد الجبار لوقف الخراب الذي عاثه صدام حسين وقفة مفاجئة . وخلال الاسابيع الاربعة من تشرين الاول/اكتوبر ظل الصمت المخيف يسود في أروقة مجلس الامن بشأن كل مايتعلق بالعدوان العراقي . ويبدو في هذه اللحظة على الاقل أن صدام حسين قد أفلت من الصنارة .

ويكفي القول إن المجلس اجتمع آخر مرة للنظر في الحالة في الخليج يوم الثلاثاء ٢٥ أيلول/سبتمبر ، أي قبل شهر تقريبا . وفي هذه الاثناء استمر تقطيع أوصال

الكويت بلا هوادة ، بتغافل تام من جانب هذا المحفل . وتوجد أسباب لتغير اتجاه الرياح في مجلس الامن . لقد ساعدت منظمة التحرير الفلسطينية صدام حسين بخطفها الاضواء .

إن الاحداث المأساوية التي وقعت في القدس في ٨ تشرين الاول/اكتوبر قد أعدّ لها جيدا ، وخدمت أهداف صدام حسين . لقد كان لديه أمل قوي بالإفلات من حبل مجتمع دولي غاضب عن طريق بث بذور الشقاق في الائتلاف المقام ضده . واحتاج المعتدي الى هذه المهلة الخبيثة بغية الانتهاء من التفكيك المنتظم لضحيته ، الكويت ، الدولة العضو في الامم المتحدة . وكما قلت في بياني في ٥ تشرين الاول/اكتوبر ، إن أفضل سبيل لتصديع هذا الائتلاف الدولي هو الإتيان باسرائيل الى الصدارة ، وبالتالي زرع البلبلة في صفوف الجبهة المتينة المعارضة للعراق ووقفها عند حدها .

إن مؤيدي نظام صدام حسين السفاح قلائل ، لكن ضجيجهم شديد . وهم متحدون برئاسة منظمة التحرير الفلسطينية في محاولة اقحام بلادي في شنيعة الخليج بكل الوسائل المتاحة لهم . وقد بدأ صدام حسين جهوده لتوريط اسرائيل في أحابيله حتى قبل غزو الكويت . لقد أعطى نفسه صورة بطل الملايين من العرب بالتهديد بحرق نصف اسرائيل وخنق سكانها بالغاز . وبالمناسبة لم يبدأ هذا التهديد الوحشي عند صدام حسين . لقد أعطاه الفكرة ياسر عرفات ، الذي تهكم على اسرائيل بالقذائف العراقية قبل ١ نيسان/ابريل بفترة طويلة .

وقد اتهم صدام حسين بعد ذلك الكويت بالعمل لصالح اسرائيل في "مؤامرة صهيونية" لتخريب اقتصاده . وقرر بعد غزوه للكويت أن طيارين اسرائيليين متنكرين وطائرات اسرائيلية مموهة تواجهه في الخليج . وبعد ذلك بدأ يلهي نفسه بمعاداة السامية بمساعدة من محطات الراديو مثل صوت منظمة التحرير الفلسطينية من صنعاء وفي الصراخ بأن القوات المحتشدة ضده تضم "حاخامات صهاينة" .

ثم وجّه اللوم الى اسرائيل عن غزوه للكويت ، لأن اسرائيل هي السبب في أزمة الخليج والسبب في كل شرور العالم . وتبع ذلك بالتهديد بجعل اسرائيل عجينة اذا بدأت الجزاءات التي فرضها عليه مجلس الامن تعطي مفعولها . والآن يركز على العنف في

القدس ويهدد بإطلاق قذائف جديدة على اسرائيل فيما أسماه يوم الحساب القادم . وفي ٢٢ تشرين الاول/اكتوبر ، أي قبل يومين ، قرّر صدام حسين أن حرب الثماني سنوات التي شنها على إيران كانت بشكل ما "مؤامرة صهيونية" .

إن هذه المناورة الخبيثة والازدراء الصارخ للقواعد الاساسية للسلوك الدولي يمثلان أقوى سلاح دعائي لدى صدام حسين . ويأمل بهذا السلاح أن يحرك مشاعر الشارع العربي ، ليثير فيه نشوة شخصية صلاح الدين الجديد التي أعطاها لنفسه - والذي كان ، من سخرية الدهر ، كرديا .

وتبذل اسرائيل منذ أكثر من شهرين كل ما في وسعها للبقاء بعيدة وتتجنب إثارة صدام حسين . لقد بقينا بعيدين ، ونستعد في الوقت ذاته لما هو أسوأ . وتواصل اسرائيل تحمل المخاطر لصالح المجتمع الدولي بالبقاء صامتة في وجه التهديدات العراقية العدوانية المتزايدة . وقد شرعت اسرائيل في توزيع الاقنعة الواقية من الغازات على سكانها ، وهو إجراء لم تلجأ اليه على الاطلاق أية دولة ، ولا تزال يقظة صامتة .

لقد كان العنف في جبل الهيكل آخر شيء يمكن لاسرائيل أن تتمناه . والاطراف الوحيدة المستفيدة من هذه الاحداث المؤسفة في القدس هم الدكتاتور العراقي وحاشيته من المشجعين من منظمة التحرير الفلسطينية . وقد أكد ذلك صدام حسين نفسه في ردة فعله الخبيثة على حادثة جبل الهيكل بقوله :

"لن نحتاج ، انشاء الله ، إلا إلى ذر الرمال في أعينهم لنعميهم . فلا يلزم لإخراج الفيل من الغابة كحيوان صغير أو منبوذ إلا ادخال قليل من الرمال في أنفه ."

كان هذا اقتباس من الاذاعة المحلية لبغداد في يوم ٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ . لقد نصبت منظمة التحرير الفلسطينية الشرك ووقع فيه الكثيرون .

ولكن القصة بدأت قبل ذلك . من المثير للعجب أن مجلس الامن انعقد قبل ثلاثة أيام من مأساة جبل الهيكل . وبعد أسبوع من إثارة الحماس في أواخر أيلول/سبتمبر

لدى أعضاء مجلس الامن القابلين للتاثر ، نجحت منظمة التحرير الفلسطينية في النهاية في عقد المجلس يوم ٥ تشرين الاول/اكتوبر .

ولكن الذريعة كانت واهية للغاية ، حتى أن السيد القدومي ، بكل ما لديه من قدرة على حشو الكلام ، لم يجد بالفعل أي شيء يقوله سوى إنكار حدوث المحرقة اليهودية . وكانت اشارته الوحيدة الى المسالة قيد النظر قوله : إن اسرائيل ارتكبت مذبحة "في مخيم البريج بغزة" (S/PV.2945 ص ١٣-١٥) ، لا أقل ولا أكثر . ولكن لم تحدث "مذبحة" في البريج ، كما أنه لم يحدث أي تفاقم يذكر في الوضع في الاراضي ، وبالتالي ليس هناك سبب يبرر انعقاد المجلس في المقام الاول .

وبالطبع ، أهمل السيد القدومي بطبيعته أن يتذكر أو يذكر الظروف غير المريحة ، من وجهة نظره ، التي وقعت في البريج . لقد أهمل ذكر أن عصابة من الغوغاء هاجمت اسرائيليا مدنيا وأحرقت سيارته وراقبته يموت ببطء حرقا .

ونحن بالطبع توقعنا ذلك الحذف وأعددنا بياننا وفقا لذلك ، فنحن على كل شاهدنا هذا العرض السينمائي مرات عديدة من قبل وأوضحنا لاعضاء المجلس ما وقع في مخيم البريج . لكن منظمة التحرير الفلسطينية واجهت صعوبة في تقبل ذلك .

ودلل وفد المنظمة ، في حق الرد المربك ، على أنه كان يعرف عن مقتل الاسرائيلي على يد الغوغاء لكنه أغفل ببراءة شديدة ذكرها في بيانه . بل انه في الواقع تذكر فجأة كل تفاصيلها الدقيقة ؛ فقد قدم وصفا كاملا للاحداث التي أدت الى القتل المفزع ، وأكمله بتوجيه اللوم الى اسرائيل عن التخطيط للاعدام ! وبعد ذلك قال : هذا هو السبب الكامن وراء عقدنا للمجلس ، وهو لوقف هذه الانواع من الاعمال الاجرامية . ياللروعة . وعمّاذا أيضا ينبغي توجيه اللوم الى اسرائيل ؟ لقد شاهدنا هذا العرض السينمائي أيضا ، وحضرنا إعادة عرضه مرة أخرى أثناء المناقشة بشأن المأساة التي وقعت في جبل الهيكل يوم الاثنين . وهذه هي أقدم حيلة في التاريخ : توجيه اللوم الى الضحية .

إن المهزلة الفاشلة في ٥ تشرين الاول/اكتوبر كانت باهظة التكلفة . وبدا كأن المنظمة تحاول اصطناع التحويل الكبير لانتباه مجلس الامن ، وخطفالاضواء المسلطة على العراق ، ولكن كان لهذا مردود سيئ . ولكن الحالة كانت تنطوي على أمور أعظم . فمنظمة التحرير الفلسطينية كانت في حاجة ماسة الى هذا التحويل للانتباه ، تماما كما كانت تحتاج الى ترسيخ فكرة "الربط" الرائعة ، وهي أن هجوم العراق الخاطف على دولة الكويت العربية كان خطأ اسرائيل بشكل أو بآخر .

لقد كان لمنظمة التحرير الفلسطينية أسبابها الخاصة لتكون على هذا القدر من الاهتياج . فقد كانت تمر بأوقات عصيبة . وحملة العنف المستمرة التي تشنها منظمة التحرير الفلسطينية على اسرائيل بدأت تنفجر داخليا بدلا من إن تنفجر خارجيا ، وبدأت تنقلب على نفسها . لقد بدأ الناشطون في المنظمة يقتلون بعضهم ويقتلون مئات الفلسطينيين الآخرين سواء في يهودا والسامرة وقطاع غزة أو في شوارع لبنان . وبدأت الانتفاضة المزعومة تصاب بالشلل . وبدأت الدول العربية بتشجيع وتمويل "الممثلين

الشرعيين الوحيدين" الآخرين الذين يتنافسون مع منظمة التحرير الفلسطينية . إن الاسهم المتذبذبة لمنظمة التحرير الفلسطينية بدأت تنهار أكثر وأكثر نتيجة تأييدها القلبي لتهديدات صدام حسين بإلقاء الغازات على سكان اسرائيل ، ودعمها للهجمات الارهابية على اسرائيل والبلدان العربية الاخرى ودورها في اغتصاب العراق للكويت .

لم يحدث من قبل أن كانت منظمة التحرير الفلسطينية بمثل هذه العزلة . فقد كان حماسها في الترحيب بالعدوان الغاشم على الكويت مبعثا للفزع . وقد بدأت دول عربية عديدة في ترسيخ شعورها العدائي تجاه هذه المنظمة الارهابية المتقلبة وفي التجاهل الغاضب لزعمائها . وقد بدأ صانعو الرأي العام العربي في تأديب منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها مجرد مجموعة من الغادرين ، طابورا خامسا خائنا لشعب الكويت وللجميع . وقد وقع عرفات وصدام على حد سواء في مأزق فظيع . وكان لابد أن يجري القيام بشيء . وحان الوقت للقيام بلعبة "توجيه اللوم لاسرائيل" ، وقد حالف النجاح اللعبة هذه المرة .

بعد ذلك جاءت حادثة جبل الهيكل المروعة . ويالها من مصادفة غريبة ، يالها من فرصة لمنظمة التحرير الفلسطينية ولحسين للهروب من حافة الهاوية في الوقت المناسب .

لقد تمكنا من إشعال لهيب العنف في جبل الهيكل ، أمام أنظار العالم أجمع ، وذهول جميع خصومهما . وكانا يعرفان معرفة تامة أن هذا آخر ما كانت اسرائيل بحاجة اليه ، وآخر ما يمكن أن يأمله أحد هو الاسراع بزحزحة العدوان العراقي من مكانه . وكانا يعرفان تمام المعرفة أيضا أنه مهما كان الاستفزاز صارخا ، ومهما كان الهجوم على اليهود عنيفا وبغض النظر عن الزمان والمكان ، وحتى في أقدس الأمكنة اليهودية ، بوسعهما أن يتهربا من اللوم . وكانا يعرفان تمام المعرفة أن هذا استثمار خال من المجازفة وأن أحدا لن يذكر الاستفزاز على الاطلاق وأن اسرائيل ستلام وحدها .

ومع كل ذلك يوجد هنا نمط واضح . عندما يُقتل اسرائيلي على يد الغوغاء وهو حي ، فانكم لا تذكرون ذلك . ولو ذكرت اسرائيل ذلك ، فانكم تلومون اسرائيل لتدبيرها

للقتل . وعلى أية حال ، اسرائيل تتحمل اللوم وتفلت المنظمة الارهابية دون مساس . هذه أصول اللعبة التي تلعب دوما . وهذه هي الطريقة التي جرت بها مناقشة مأساة جبل الهيكل .

لقد كانت شعوذة رائعة تحويل جماعة قوية من الفلسطينيين البالغ عددهم ٣٠٠٠ فرد ، يضمرون مهاجمة المتعبدين اليهود ، الى جماعة من "المصلين الابرياء" . وكان الأروع من ذلك التمكن من القاء اللوم على اسرائيل لتدبيرها للحادثة بأكملها ، بالرغم من أنها تتنافذ بصورة مباشرة مع مصالح اسرائيل . ولكن مرة أخرى ، هذه هي أقدم حيلة في التاريخ وأقل ما يمكن أن يقال عنها إنها اساءة بالغة .

ونتيجة لهذه المناقشة ، ترى منظمة التحرير الفلسطينية أنها على حق . فقد استطاعت أن تفلت من عملية القتل على يد الغوغاء في البريج وألقت اللوم على اسرائيل في هذا الشأن . واستطاعت أن تفلت من مسألة الاستفزاز عند الحائط الغربي وألقت اللوم على اسرائيل عن ذلك . إن الجريمة بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، تؤتي ثمارها .

وبالتالي ، يجري الآن تصعيد الجهود بصورة محمومة لإشعال مزيد من العنف . وقد صدرت تعليمات جديدة تأمر السكان الفلسطينيين بتصعيد مستوى العنف . ويجري تحريض السكان عن طريق المنشورات "لمعاملة أي يهودي .... كهدف لقتله ، وإراقة دمه وأخذ ماله" ؛ لقد كان ٣٠ و ٣١ و ٢٢ تشرين الاول/اكتوبر هي الايام التي حددت لقتل اليهود . ومنظمة فتح التابعة لعرفات أصدرت تعليمات للناشطين فيها باللجوء الى قوة السلاح وشجعت السكان على طعن الاسرائيليين بالسكاكين . وكانت النتيجة المباشرة لذلك تفشي ظاهرة الطعن في جميع أرجاء اسرائيل وخاصة في القدس . ففي ٢١ تشرين الاول/اكتوبر ، في حي البقعة في القدس ، طعن عربي بسكين يبلغ طولها ١٥ بوصة ، أربعة من اليهود ، بما فيهم صبي يبلغ من العمر ثلاثة عشر عاما . وقد قتل ثلاثة منهم طعنا . والشرطي الذي تصدى للعربي فقد حياته لانه حاول أن يحمي المهاجم بأن أطلق النار عليه في قدميه . لم يكن يريد قتله ولكنه قتل هو نفسه . والقوة ١٧ ، قوة ياسر عرفات الارهابية المسلحة ، هرعت الى اعلان قيامها بهذه الهجمة .

إن اذاعة صوت منظمة التحرير الفلسطينية التي تبث برامجها من بغداد ، قد اشادت بالمهاجم بهذه العبارات :

"قام أحد أبطال الثورة بعمل بطولي جسور ، عندما طعن بسكين ماضية أربعة من الصهاينة في القدس فقتل ثلاثة منهم وأصاب الرابع بجراح بليغة" .

ومنذ ذلك الحين ، وفي غضون ثلاثة أيام ، حدثت ستة هجمات إرهابية أخرى ضد اليهود ، بالخناجر والسكاكين وبمطرقة وفأس ، وأدى ذلك الى جرح سبعة آخرين .

إن منظمة التحرير الفلسطينية تقتل اليهود دون عقاب ، وتفعل ذلك الآن . وستجد سبيلا ما لإلقاء اللوم على اسرائيل لهذه المجازر أيضا . وكون مجلس الأمن لا يزال يرى من الملائم أن يدين اسرائيل هذه الليلة هو برهان اضافي لمنظمة التحرير الفلسطينية على أن الجريمة تؤتي ثمارها حقا .

وفي يوم الجمعة المصادف ٥ تشرين الاول/اكتوبر ، أي قبل وقوع الاعتداء على الحائط الغربي بثلاثة أيام ، حذرت المجلس من أن الهدوء السائد في يهودا والسامرة ومنطقة غزة ليس في صالح منظمة التحرير الفلسطينية . وأكدت أن المنظمة تعمل جاهدة من أجل إحياء الشغب الهاجع وإثارة مشاعر الغضب والتحريض على العنف وأنها تتضرع طلبا لإراقة الدماء وتنشد تردي الحالة .

كان ذلك يوم الجمعة . وقد وقع العنف في جبل الهيكل يوم الإثنين . وبعد وقوع الاعتداء ، هنأت القيادة الفلسطينية نفسها صراحة على نجاحها معلنة أن الشرطة الاسرائيلية قد "تصرفت بالطريقة التي كانت تنشدها" .

وعلق أحد السفراء العرب لدى الامم المتحدة على حادث جبل الهيكل قائلا :

"إنها محاولة قام بها صدام حسين ومنظمة التحرير الفلسطينية بهدف صرف الأنظار عن أزمة الكويت ... ويمكننا أن نشهد صدور التعليمات من صدام حسين الى الافراد هناك يتلقاها المتواطئون معه لتصعيد العنف" .

كان هذا بيان أذاعته محطة سي إن إن بتاريخ ٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ .

وصرح مسؤول عربي آخر يشغل منصب قائد لواء مدرع مرابط في منطقة الخليج للصحفيين قائلا إن المأساة جاءت نتيجة للجهود التي بذلها ياسر عرفات من أجل فتح جبهة ثانية ضد بلد ذلك القائد و "اندفاع منظمة التحرير الفلسطينية لأن تكون أول من يبدي تأييده لصدام حسين" .

لقد اتخذ القرار ٦٧٢ (١٩٩٠) رغم كل ذلك . إن صرف الانظار الذي حقق والمضمون والنبرة المنحازين كانت واضحة تماما .

إن التسرع في إصدار الاحكام قبل معرفة كل الحقائق أمر سيء ، والاسوأ من ذلك تجاهل أعمال التحريض والهجوم الجماعي على المصلين اليهود عند الحائط الغربي وعدم الإشارة اليها في القرار . فمن المخزي أن يدان من يرد على العنف بدلا من مرتكبه . وأن الضغط على المجلس لإيفاد بعثة لتقصي الحقائق - ولكن بعد صدور الحكم التعسفي - لا يمكن وصفه بأنه مثال للإنصاف . واسرائيل تأسف للقرار ٦٧٢ (١٩٩٠) مضمونا ونبرة .

لقد أفزعنا وأحزننا العنف عند الحائط الغربي والأماكن المقدسة الاخرى والاعتداء على المصلين اليهود والإساءة المروعة لحرية العبادة ؛ ونأسف أسفا عميقا للإصابات والخسائر في الارواح .

لقد شكلت اسرائيل لجنة مستقلة للتحقيق تتألف من ثلاث شخصيات مرموقة . وتقوم هذه اللجنة بالتحقيق في الحادث وستقدم عن قريب النتائج والاستنتاجات التي تتوصل اليها فيما يتعلق بتسلسل الاحداث وأسبابها والإجراءات التي اتخذتها قوات الامن الاسرائيلية . ومنذ أكثر من أسبوع تعمل اللجنة ليل نهار مجرية التحريات ومستمعة الى الشهود من كل الاطراف ، العرب واليهود على حد سواء .

لقد طلب مجلس الامن الى الامين العام أن يقدم تقريرا اليه قبل نهاية شهر تشرين الاول/اكتوبر . وأعربت اسرائيل عن استعدادها لتقديم المساعدة الى الامين العام في إعداد هذا التقرير . ولكن ، لنتذكر أن اسرائيل أسوة بأية دولة أخرى ذات سيادة ، هي السلطة الوحيدة في الاراضي التي تخضع لسيطرتها . وحتى في نطاق صلاحية القرار ٦٧٢ (١٩٩٠) الذي يشير الى اتفاقية جنيف الرابعة ، اسرائيل هي السلطة الوحيدة في الاراضي التي تخضع لسيطرتها . وهذا هو ، بلا ريب ، الحال في القدس عاصمة اسرائيل .

لقد كانت المساومة الطويلة بشأن كيفية ادانة اسرائيل ممارسة سياسية لا صلة لها بالموضوع . وقد اتضح ذلك بشكل أكبر في الفارق الجلي بين انشغال المجلس طيلة شهر باسرائيل وتقاعسه وعدم اكتراثه الفاضح إزاء الفظائع الخطيرة التي تجري في مجزرة لبنان الاخيرة .

فقد استطاع السوريون إكمال أفظع معركة شهدتها الحرب التي دامت ١٥ سنة في لبنان في غضون ٦ ساعات فقط ، قتل فيها وفي أعقابها ما لا يقل عن ١٠٠٠ شخص واصيب ما ينيف عن ١٥٠٠ شخص بجروح . كما اعدمت القوات السورية وعملاؤها سبعمائة من المسيحيين اللبنانيين والمدنيين الابرياء والاسرى العسكريين . أما الذين نجوا من ذلك فقد جمعتهم القوات السورية وأطلقت الرصاص على رؤوسهم أو عيونهم أو أفواههم من على

مسافة قريبة بعد أن كبلت أيدي وأقدام العديد منهم وشوهت الآخرين بحيث يصعب التعرف عليهم وقطعت رؤوس البعض الآخر . واقتحمت القوات السورية الاديرة واغتصبت الراهبات على مرأى من زميلاتهن . وهجم عملاؤهم على مئات المنازل في الاحياء التي يسكنها المسيحيون وقتلوا المدنيين أمام أفراد أسرهم . وفي ٢١ تشرين الاول/اكتوبر اقتحم مسلحون مجهولون منزل الزعيم المسيحي داني شمعون قبل الفجر وأردوه قتيلا الى جانب زوجته وإثنين من أطفاله . وقد جاء على لسان المربية التي شهدت الحادث ما يلي :

"جرى الصفير جوليان الى غرفته واختبأ تحت السرير الا أن أحد الرجال تبعه وقتله رميا بالرصاص على رأسه وفمه" .

أين كان أعضاء مجلس الامن حيال كل ذلك ؟ أين كان الاحتجاج ؟ وأين كانت الطلبات لايفاد البعثات لتقصي الحقائق ؟ وماذا عن الحاجة الى التحقيق في عمليات الاعدام والفظائع التي ارتكبت والتي من المحتمل ، بفضل الديمقراطية على النمط السوري ، ألا يعرف حجمها ؟ وفي الوقت الذي فيه بدأ حمام الدم منذ أكثر من اسبوع ولا يزال مستمرا حتى هذه الساعة ، ما زالت القوى المعادية لاسرائيل تساوم ، فيما بين الرحلات السياحية لنيو انغلاند ، مع أعضاء مجلس الامن حول أفضل وسيلة للاستمرار في ادانة اسرائيل . وفي ضوء هذا الرياء الفاضح ، كيف يمكن لأي عاقل أن يتوقع من اسرائيل أن تشترك بغبطة في عملية تتحول فيها الى ضحية ؟

حيث أن عبارة "الربط" قد استخدمتها بحرية الأوساط المؤيدة للعراق فلنحلل بجدية هذا الافتراض . ان المحاولات الرامية الى اختلاق صلة بين الاستيلاء الوحشي للعراق على جاره الصغير ومحوه من الوجود وموقف اسرائيل في يهودا والسامرة ومنطقة غزة قد بلغت ذروتها أثناء هذه المناقشة . وحيث أن هذه الصلة المزعومة أمر استنبطه صدام حسين ، وهو مدعاة للسخرية ، فقد رفضتها غالبية المجتمع الدولي . وقد دعت منظمة التحرير الفلسطينية الى عقد هذه الجلسة ، في جملة أمور ، بغية ترسيخ هذا المفهوم .

لقد تركز التاكيد على مقارنة العدوان العراقي على الكويت بالحرب العربية - الاسرائيلية في حزيران/يونيه ١٩٦٧ بطريقة ما ووجوب الشفقة على العراق نتيجة للعقوبات التي فرضها عليه المجتمع الدولي ، إذ أنهم مافتئوا يؤكدون منذ ٢٣ عاما ان العدوان الاسرائيلي المزعوم لم يلق ردا دوليا مماثلا . ثمة حجة هي أن العدالة والشرعية لا تنفصمان ، وبالتالي ، فان العراق ليس ملزما بالامتثال للقانون الدولي وقرارات مجلس الامن الالزامية مادامت أية اجراءات لم تتخذ طوال ٢٣ عاما بشأن الاعمال التي تقوم بها اسرائيل .

أود أن أشير الى بعض الاحداث لتسجيل الموقف . في حزيران/يونيه ١٩٦٧ قامت جيوش من بضعة بلدان عربية بمحاصرة دولة اسرائيل . وتم حشد مئات الالاف من القوات وآلاف الدبابات ومئات طائرات القتال على حدود اسرائيل الضعيفة في حلقة حديدية رغبة في سحق الدولة اليهودية . وقامت مصر وسوريا والاردن بتعبئة قواتها بالكامل . وتدفقت القوات من العراق والكويت والمملكة العربية السعودية والجزائر بأعداد كبيرة صوب الجبهة . وفي صبيحة ٥ حزيران/يونيه ١٩٦٧ اندلعت الحرب في شبه جزيرة سيناء . وفي وقت لاحق في ذلك الصباح أطلق الاردن النيران على القدس . وحتى بعد انفجار القنابل ، ناشدت اسرائيل الاردن عدم الاشتراك في الحرب .

وقد ازدرى الملك حسين هذه الرسالة الرسمية المبعوثة من إسرائيل عن طريق وسيط من الامم المتحدة ، وشن هجوما شاملا بطول خطوط الهدنة مع إسرائيل . وكما ذكر وزير خارجية إسرائيل آنذاك السيد أبا ايبان أمام الجمعية العامة في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٦٧ :

" ... شن الاردن حربا مكشفة ومدمرة على اسرائيل في ٥ حزيران/يونيه ، دون أن تطلق إسرائيل طلقة واحدة على أي مواطنين أردنيين ، ودون أن تمس إسرائيل شبرا واحدا من أراضي الاردن .

..."

"لقد قامر الاردن ... مع القدر وتحمل المسؤولية الكاملة عن حرب قامت دون استفزاز" . (A/PV.1536 ، ص ٤٦ و ٤٧ من النسخة الانكليزية)

وأكد مضمون هذه السلسلة من الاحداث الجنرال أودبول رئيس هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين حتى عام ١٩٧٠ ، والملك حسين نفسه . فاعترف الملك بأنه تلقى رسالة إسرائيل في مقابلة نشرتها "دير شبيغل" في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٦٧ .

وبعد ٣٣ عاما يُشوّه التاريخ والقول اليوم بأن إسرائيل كانت المعتدية عام ١٩٦٧ يماثل التأكيد في عام ٢٠١٣ على أن الكويت هي التي غزت العراق .

وبالرغم من أن العراق قام بالعدوان دون استفزاز مستخدما القوة التي يحظر استخدامها صراحة وفقا للفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الامم المتحدة ، فإن إسرائيل لجأت إلى استخدام القوة ممارسة لحقها المشروع الثابت في الدفاع عن النفس والمعترف به في المادة ٥١ من الميثاق . وعلاوة على ذلك فإن الحقائق في حالة العراق تخالف ذلك تماما . فالعراق لم يتعرض لأي تهديد من جانب الكويت ، ولم تشن الكويت أي عدوان مسلح على العراق . لقد شن العراق حربه العدوانية المبيتة لأسباب اقتصادية وتوسعية .

وبينما غزا العراق أرض دولة معترف بها وذات سيادة ، فإن إسرائيل ، نتيجة لحرب الأيام الستة ، تقوم بإدارة أراضي يهودا والسامرة ومنطقة غزة التي لم يكن لها حق محدد في السيادة لأن الجيوش العربية التي اجتازت الحدود الدولية بطريقة غير مشروعة في ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨ انتهكت انتهاكا صارخا القانون الدولي العام واحتلت احتلالا غير مشروع إقليما كان خاضعا للانتداب البريطاني على فلسطين .

إن استخدام القوة لا يسمح به إلا عند ممارسة الحق الثابت في الدفاع عن النفس . ومن الجلي أن العراق لم يتصرف دفاعا عن النفس . بل إنه حاول الحصول على مكاسب سياسية عن طريق العدوان . إن المبدأ الاساسي للقانون الدولي ، وهو أن الاساءة لا تولد حقا للمسيء ، ينطبق على هذه الحالة ، فالحق لا يمكن أن ينبع من خطأ . وبعبارة أخرى ليس من حق العراق ، وفقا للقانون الدولي ، أن يحصل على أية مكاسب سياسية مكافأة له على عدوانه . ومن ناحية أخرى ، فإن إسرائيل لها الحق في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها .

لهذه الاسباب لا يوجد تشابه أو رابطة بين عدوان العراق على الكويت وموقف إسرائيل في يهودا والسامرة ومنطقة غزة .

وبالنسبة لما زعم من استخدام مكيالين فإن قرار مجلس الامن ٦٦٠ (١٩٩٠) أعلن بوضوح ودون لبس أن غزو العراق للكويت يشكل انتهاكا للسلم والامن الدوليين . ونتيجة لذلك فإن القرار يطبق القواعد ذات الصلة من الفصل السابع من الميثاق .

ومن ناحية أخرى فإن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) لا يستخدم نفس الصيغة . فاستخدام إسرائيل للقوة لم يُدنْه المجتمع الدولي . بل إن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) يؤكد حق كل دولة في المنطقة "في أن تحيا ، داخل حدود أمينة معترف بها ، خالية من التهديدات وأعمال القوة" .

والقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) يدعو إلى الانسحاب من أراض" وليس من "الاراضي" ، ويقرن تاكيده على مبدأ الانسحاب بمبدأ حق كل دولة في حدود آمنة . ولا يتضمن القرار أية إشارة إلى الوضع السابق ، نظرا لان خطوط الهدنة لم تكن "حدودا" ولا "آمنة" ولا "معترفا بها" ، وانتهكتها الدول العربية . ومن ناحية أخرى ، فإن القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) يطالب العراق بالانسحاب الفوري غير المشروط من كل أراضي الكويت .

إن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) يؤكد مبدأ الحدود الآمنة . ولما كانت الاطراف تعترض على المعنى الفعلي لذلك ، فلابد من تسوية المسالة عن طريق المفاوضات . والدول العربية تستند إلى المبادئ التي تدعو إلى الانسحاب ولكنها تسارع إلى تجاهل المبادئ الاخرى التي تنطبق على تلك الدول . فقد دعا القرار إلى

"ترك كل تمسك بصفة المحاربة وإنهاء كل حالة حرب ، وإيلاء الاحترام والاعتراف لسيادة كل دولة من دول المنطقة ، ولسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي ، ولحقها في أن تحيا ، داخل حدود أمينة معترف بها ، خالية من التهديدات وأعمال القوة" .

لقد حدد القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) المبادئ الموجهة لكي تستند إليها جميع الاطراف لا طرف واحد . ومن المؤكد أن إسرائيل ليست ملزمة بأن تتصرف من جانب واحد قبل اتمام المفاوضات والتوصل إلى تسوية متفق عليها تشمل إنهاء حالة الحرب المعلنة ضدها منذ أكثر من ٤٢ عاما . لقد قبلت اسرائيل القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . أما العراق فقد رفض بازدراء كل قرارات مجلس الامن المتصلة به .

ونتيجة لذلك فإنه لا يوجد أي وجه للمقارنة بين الحالتين . وخلافا للعراق ، فإن تصرفات إسرائيل يبررها القانون الدولي تبريرا تاما . ومزاعم العراق ومنظمة التحرير الفلسطينية بوجود مكيالين لا أساس لها من الصحة . والايحاء بأن العراق غزا الكويت وضمها بغية حل "قضية فلسطين" سخيف تماما .

إن الذين طالبوا بإجراء هذه المناقشة وقدموا مشروع القرار المعروض علينا لا يدور في أذهانهم إلا غرض واحد بعيد المدى ، فلا يهمهم تسوية الصراع بالطرق السلمية . إن التعايش المتبادل بين العرب واليهود ، والدول العربية وإسرائيل ، والاسرائيليين والعرب الفلسطينيين حلم يرفضون المشاركة فيه . ولكن هدفهم ، بدلا من ذلك ، هو إرهاب إسرائيل عن طريق التوترات المتفاقمة . إنهم ما زالوا يؤمنون بأن العنف هو السبيل الوحيد لتحقيق النصر .

وللاسف ، فإن المناقشة الراهنة تزيد من لهيب التوتر والعداء ومن المؤكد أنها لا تسهم في تحقيق السلم ، كما يتضح من الاحتياج الوحشي في القدس وفي جميع أنحاء البلد . ويحدوني الامل في أن يأخذ الاعضاء هذه الملاحظات بعين الاعتبار في بياناتهم وقراراتهم المتعلقة بالتصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي ممثل فلسطين ، وأعطيه الكلمة .

السيد القدوة (فلسطين) : يتعاطى مجلس الامن الموقر اليوم مع موضوع محدد وهو رفض الحكومة الاسرائيلية لقرار مجلس الامن ٦٧٢ (١٩٩٠) ، ورفضها استقبال بعثة الامين العام للامم المتحدة . وهو ما اتضح رسميا لاعضاء المجلس من خلال الإحاطة التي تقدم بها الامين العام لاعضاء المجلس حول هذا الموضوع يوم الجمعة الماضي .

قبل أن أتناول هذا الموضوع ، اسمحوا لي أولا أن أبدي بعض الملاحظات حول مسار الامور في إطار مجلس الامن وصولا إلى جلستنا هذه .

فنحن ، باعتبارنا أصحاب القضية والطرف الذي يعاني ، لا نملك إلاّ أن نلاحظ بألم البطء الشديد الذي أُجبر المجلس على اتباعه عند تعاطيه مع الموضوع قيد البحث ، وهو بطء لا يمكن إلاّ أن يكون صارخ التناقض مع الحيوية والسرعة اللتين ابداهما المجلس في التعاطي مع أمور أخرى . ولا نملك إلاّ أن نلاحظ بألم الاساليب والحيَل التي تم اللجوء إليها من أجل منع المجلس من القيام بواجبه بالشكل السليم . وهي أساليب وحيَل بقدر ما تخالف المنطق والاعراف ، بل واللوائح ، فإنها كفيلة بإسقاط المقولات التي تفاخر بالوضع الجديد للمجلس وبالروح الجديدة له ، اللهم إلاّ إذا كانت هذه المقولات لا تنطبق على قضايا شعوب جنوب العالم والتي لا تمس بمصالح شماله .

ونحن لا نملك إلاّ أن نلاحظ بألم مواقف وتصريحات بعض الشخصيات رفيعة المسؤولية ، الذين ينتمون إلى مواقع المسؤولية في إطار هذا المجلس ، وهم ينحون المسؤولين الاسرائيليين حول كيفية قبول بعثة الامين العام مع الالتفاف حول قرار المجلس ٦٧٢ (١٩٩٠) . نحن لا نملك إلاّ أن نلاحظ كل ذلك ، مع معرفتنا الكاملة بأن الاغلبية المطلقة لاعضاء المجلس يقفون في موقع آخر ويعبّرون عن مواقف مختلفة .

وبالرغم من ذلك ، لابد لنا وأن نقرّ انه إذا ما أُريد لهذا المجلس أن يتعاطى بشكل جاد مع الوضع في الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية فإنه لابد من تحول

الاغلبية المطلقة إلى إجماع . ومن جانبنا فنحن مستعدون لتبني واتباع أساليب عملية ومواقف معقولة تسهل مثل هذا التحول . والدور الآن على أولئك الواقفين خارج إطار الاغلبية ليُبدوا نفس الاستعداد ابتداء بإظهار الجدية اللازمة في التعامل ، وهو الشرط الذي لابد منه لإحراز التقدم باتجاه السلام .

لقد قلنا أمام مجلس الامن الموقر قبيل قيامه باعتماد القرار ٦٧٢ (١٩٩٠) ، "إننا نتوقع أن اسرائيل لن تتقيد حتى بهذا الحد الوارد في القرار ، الامر الذي سيقود حتما إلى عودة المجلس لتناول هذا الموضوع مجددا" . وثبت بعد ذلك اننا كنا على حق . وقد قلنا أيضا أشياء أخرى منها ، على سبيل المثال ، ما عكس موقفنا الذي كان يطالب بتشكيل اللجنة مباشرة من قبل مجلس الامن . وقد ثبت أيضا اننا كنا على حق . ونحن لا نقول ذلك الآن لمجرد تسجيل الموقف ، ولكننا نقوله لكي نستخلص سويا الدروس المستفادة والاستخلاصات اللازمة .

الاستخلاص الاول هنا ، ان اسرائيل ، وفي انتهاك واضح لاحكام الميثاق ، رفضت وترفض جميع قرارات مجلس الامن المتعلقة بالوضع في الارض المحتلة ، وبقضية فلسطين بالطبع ، مثل تلك المتعلقة بوضع القدس ، والمستعمرات غير المشروعة ، والترحيل ، وانطباق اتفاقية جنيف الرابعة ... الخ . واسرائيل تعبّر بذلك عن حقيقة واضحة ، وهي أنها تريد ابتلاع الاراضي المحتلة ، الامر الذي يمثل حجر الزاوية في السياسة الاسرائيلية . وأشير هنا إلى الجملة المفيدة الوحيدة في كلمة الممثل الاسرائيلي حول فهمه للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) وغياب "ال" التعريف ، وهو أمر أعتقد أنه يعني المجلس مباشرة بشكل خاص . ومن هنا فإن اسرائيل لن تغير موقفها الرافض لتلك القرارات إلّا إذا فهمت بشكل واضح أن المجتمع الدولي ، ممثلا بمجلس الامن ، يرفض ذلك قطعيا منها ، وأنه - أي المجلس - مصمم على فرض موقفه وقراراته على اسرائيل . فقط مثل هذا الموقف الواضح من قبل المجلس يمكن أن يقود حكّام اسرائيل إلى إعادة النظر في سياساتهم العنصرية التوسعية .

على أساس هذا الفهم رحبنا بمشروع القرار المعروض أمامكم اليوم . إنه بداية الطريق أمام المجلس لإبداء جديته في التعاطي مع التمرد الاسرائيلي ، ولعله يكون مؤشرا على نية المجلس لاستخدام الميكانيكيات المتاحة لفرض احترام قراراته والتقيد بتنفيذها . وبشكل محدد اللجوء الى أحكام الفصل السابع من الميثاق .

والاستخلاص الثاني هنا ، إن المجلس ، من ناحية المحتوى ، لا يجوز له في المستقبل أن يتهرب من تحمل مسؤولياته . من خلال إلقاء هذه المسؤوليات على جهات أخرى ، حتى لو كانت هذه الجهات هي الامين العام للامم المتحدة . لان ذلك ببساطة ليس حلا . والمجلس في مثل هذه الحالة يطلب من الامين العام إما أن يواجه هو التمرد الاسرائيلي ، بدلا من قيام المجلس بذلك وإما أن يساوم الموقف الاسرائيلي بما يختلف مع موقف المجلس والشرعية الدولية ، وهو ما لا يستطيع أن يفعله . ونحن هنا نكرر ثقتنا الكاملة بالامين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار ، ونكرر هنا أيضا ما قلناه له رسميا من استعدادنا للتعاون معه في مهمته بالكامل والتعاون كذلك مع بعثته ، وذلك بالرغم مما عبرنا عنه سابقا من عدم ارتياحنا للقرار ٦٧٢ (١٩٩٠) واعتبارنا للقرار بأنه غير كاف .

الاستخلاص الثالث هو أن المجلس عندما ينظر خلال حوالي اسبوع من الآن في تقرير الامين العام للامم المتحدة المتضمن استنتاجاته وتوصياته حول وسائل وأساليب توفير الحماية للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الاسرائيلي ، فإن عليه أن يتعاطى مع موضوع الحماية بشكل جدي يتجاوز الموقف الروتيني المؤكد لانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأرض الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس ، باتجاه اعتماد وسائل حقيقية ومادية تكفل التزام سلطة الاحتلال ببنود الاتفاقية وبقرارات مجلس الامن ، وتبرهن في نفس الوقت بشكل واضح على التزام المجلس بموقفه الذي يعتبر هذه الاراضي جميعها أراضي تحت الاحتلال . تلك الوسائل المادية على غرار تشكيل قوة مراقبين تابعة للامم المتحدة ونشرها في الاراضي المحتلة لمراقبة الوضع وتقديم التقارير اللازمة للمجلس وللامين العام . بدون خطوات من هذا النوع يصبح الحديث عن توفير الحماية ، بصراحة ، حديثا بلا معنى ، ولا يعكس أي تصميم من جانب المجلس على وقف تلك الممارسات البشعة لسلطة الاحتلال ضد شعبنا .

لا بد لي أن أعبر عن شكرنا العميق لوفود كولومبيا وكوبا وماليزيا واليمن ، على تقديمهم لمشروع القرار الوارد في الوثيقة (S/21893) وعلى صمودهم في موقفهم المبدئي الداعم للعدالة ولشعبنا . ولا بد لي كذلك أن أشكر دول عدم الانحياز الاخرى الاعضاء في هذا المجلس على دعمها لنا ، وأن أعبر عن ثقتنا الكاملة بأننا في المستقبل سنجدها كالعادة مع نضال شعبنا . والأمر الهام جدا بالنسبة لنا أهمية افريقيا الفالية التي نقف معها وتقف معنا . لا بد لي كذلك أن أشكر كافة أعضاء المجلس باسم شعبنا المستمر في انتفاضته المجيدة من أجل طرد الاحتلال وتحقيق حقه في تقرير المصير وممارسة السيادة في دولته وعاصمتها القدس العربية . أشكركم جميعا وأعرب عن أملنا في اعتماد القرار المطروح أمام المجلس الموقر بإجماع الاعضاء .

أخيرا ، اسمحوا لي أن أهنئكم جميعا ، وفي مقدمتكم ، السيد الامين العام ، بيوم الامم المتحدة التي نرجو أن يكون علامة جديدة على تحقيق مزيد من الانجازات باتجاه السلام والرفاهية في هذا العالم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل فلسطين باسمي وباسم الامين العام على ملاحظاته بشأن يوم الامم المتحدة التي آمل أن تجد المجلس متحدا فيه .

المتكلم التالي ممثل السودان . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد الرئيس ، اسمح لي في البداية أن أعرب لكم عن تهانئ وفد بلادي لتوليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر ، وأن أعبر لكم عن ثقتنا بأنكم ، بحكم ما لكم من خبرة ومهارة ، ستقودون المجلس فيما تبقى من فترة رئاستكم بطريقة تكفل له النجاح في الاضطلاع بالمهام المنوطة به وتحقيق النتائج المرجوة منه في هذه الظروف العصيبة .

كما أغتنم هذه المناسبة للإعراب عن الشكر لسلفكم السيد السفير فورونتسوف ، المندوب الدائم للاتحاد السوفياتي ، على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر المنصرم .

لقد أدانت حكومة بلادي اسرائيل بأقوى عبارات الإدانة الممكنة للمجزرة التي اقترفتها ضد الشعب الفلسطيني الاعزل في حرم المسجد الاقصى في يوم ٨ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٠ . وهانذا أكرر ، من جديد ، ومن منبر هذا المجلس الموقر ، إدانة السودان وسخطه واشمئزازه لاستمرار اسرائيل في القيام بممارساتها العنصرية والوحشية إزاء سكان الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة في تحد كامل لكل الاعراف والمواثيق الدولية واستخفاف بالغ بها .

إن المجزرة التي ارتكبتها اسرائيل في الحرم الشريف واستمرارها في مواصلة أعمال القمع والاضطهاد في مدينة القدس ، تلك المدينة المقدسة التي تحظى باحترام وإجلال اتباع الديانات السماوية الثلاث - الاسلام والمسيحية واليهودية - يؤكدان مدى استخفاف اسرائيل بالطابع المقدس لهذه الاماكن .

إن المرء ليستغرب وهو يستمع قبل لحظات - إلى محاولات المندوب الاسرائيلي اليائسة لتبرير جرائم اسرائيل . إن من الاستخفاف بالعقول أن يقال لنا إن إطلاق الذخيرة الحية على صبية عزل كان من منطلق الدفاع عن النفس .

هل يمكن أن يصدق إنسان على قدر معقول من الذكاء أن تقوم قوات عسكرية رسمية مدججة بالسلاح بفتح النيران على صبية لا يحملون سوى عصي وحجارة ثم يدعى لنا أن ما تم كان للدفاع عن النفس ؟ !

سيدي الرئيس ، إن إدعاء مندوب اسرائيل اليوم بأن المجزرة قامت للقضاء على مؤامرة لصرف الانظار عن النزاع في الخليج شيء لا يستحق الرد أو التعليق . ثم

نتساءل : ماصلة جريمة اغتيال داني شمعون بالقضية المطروحة اليوم في جدول الاعمال . هل يريد لنا المندوب الاسرائيلي أن نفهم أن حدوث جرائم وحشية في أي مكان في العالم ينبغي أن يكون مبررا لإسرائيل لارتكاب المزيد من الجرائم ضد الشعب الفلسطيني ؟

إن الثوابت المتمشية مع قواعد الحق والعدالة ومبادئ القانون الدولي فيما يتعلق بالنزاع العربي الاسرائيلي ، وجوهره القضية الفلسطينية ، أصبحت معروفة للجميع . وقد كفاني المتحدثون من قبلي مؤونة الخوض في تفاصيلها . على أن ثمة ثوابت في هذا الصدد يجب ألا نمل من تكرارها .

وأود أن أوجز فيما يلي بعض هذه الثوابت من وجهة نظر شعب وحكومة السودان :

أولا : إن مدينة القدس جزء لا يتجزأ من الاراضي الفلسطينية المحتلة وأنها لا تزال تشكل عاصمة دولة فلسطين . ونذكر في هذا الإطار بقراري مجلس الامن ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) اللذين أعلنا أن قانون اسرائيل الاساسي الذي يعتبر القدس عاصمة موحدة لاسرائيل قانون باطل ولاغ .

ثانيا : إن اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ بشأن حماية المدنيين في وقت الحرب تسري على الاراضي العربية التي احتلتها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس .

ثالثا : إن السودان يطالب المجتمع الدولي ومنظمة الامم المتحدة ، ممثلة في هذا المجلس الموقر ، بمساندة الشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه غير القابلة للتصرف بما فيها حقه في العودة إلى وطنه ، وحقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على كامل ترابه بقيادة ممثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية .

رابعا : إن منطقة الشرق الاوسط لن تشهد السلام ما لم تنسحب اسرائيل من الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة كافة ، بما فيها القدس الشريف ، وما لم تحل القضية الفلسطينية ، التي تشكل جوهر النزاع العربي الاسرائيلي ، ما لم تحل هذه القضية حلا عادلا ودائما وشاملا على أساس عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط تحت رعاية الامم المتحدة وبمشاركة جميع أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية .

خامسا : إن السودان يدعو ، ويتوقع ، أن يضطلع مجلسكم الموقر هذا بمسؤولياته في معالجة المسائل الدولية حسب معيار واحد أساسه الشرعية الدولية وميثاق الامم المتحدة وذلك بغية تعزيز ودعم ما بدأت المنظمة الدولية تكتسبه من مصداقية وفعالية في الآونة الاخيرة بفضل جو الانفراج والتعاون الدولي .

إزاء التطور الاخير بتحدي اسرائيل لقرار مجلس الامن ٦٧٢ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ورفضها استقبال بعثة الامين العام التي نص عليها القرار المذكور ، فإن المطلوب من مجلسكم الموقر هذا أن يكون على قدر التوقعات والآمال المنوطة به وأن يقوم بتطبيق الاجراءات والجزاءات المنصوص عنها في الفصل السابع من الميثاق ضد اسرائيل .

إن أنظار العالم كله تتجه الآن إلى هذا المجلس لترى ما تسفر عنه هذه الاجتماعات والمشاورات الرسمية وغير الرسمية الطويلة والمتلاحقة .

ونحن نأمل - ختاما - أن يرتفع الجميع إلى مستوى المسؤولية المناطة بهذا المجلس لحفظ الامن والسلم الدوليين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل السودان على كلماته الرقيقة التي وجهها إليّ .

طلب الكلام ممثل الجمهورية العربية السورية . أدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد الفتال (الجمهورية العربية السورية) : حاول مندوب اسرائيل الذي تكلم منذ وهلة أن يحوّل أنظار هذا المجلس عن الجريمة البشعة التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلية في الاماكن المقدسة في القدس . لقد استمعنا إلى خطابه الطويل وشعرنا بأنها تمثيلية تستهدف أعضاء مجلس الامن أكثر ما تستهدف أي شيء آخر ، بعبارة أخرى ، حاول أن يمحي القرارات العادلة التي صدرت عن هذا المجلس بالنسبة لتصرفات اسرائيل في القدس الشريف . وكل ذلك لضعضعة الإدانة الصريحة الصادرة عن هذا المجلس بإجماع الاصوات ، كما حاول ترويج الإشاعات الكاذبة التي لا تستند إلى أساس من الصحة ، والتي روّجت لها جهات نعرف نواياها بالنسبة للبنان وسوريا . وهي شائعات صنعها عملاء اسرائيل وذوو النوايا السيئة في محاولة لطمس جرائم اسرائيل في الاراضي العربية المحتلة .

وإننا نتساءل ، هل نسي المندوب الإسرائيلي سلسلة المذابح التي بدأت في دير ياسين وقبيه وكفر قاسم وهي مستمرة حتى الآن ؟

إن رئيس وزراء اسرائيل الحالي ، رئيس عصابة ستيرن ، هو الذي دبر اغتيال الكونت فولك برنادوت موفد الامم المتحدة الذي ذهب إلى فلسطين كوسيط لحل مشكلة فلسطين . هل حاسبه مجلس الامن بالدرجة اللازمة على هذه الجريمة . إن اسرائيل لم تقدم القاتل للمحاكمة ، ولكن عندنا كل الاثباتات بأن شامير هو الذي دبر مقتل الكونت فولك برنادوت موفد الامم المتحدة ، وسيط الامم المتحدة لفلسطين .

بإمكاننا قضاء ليال في مجلس الامن لسرد ملف اسرائيل الإجرامي ، ولدينا كل الملفات اللازمة ، ولكن لا أحملها معي في هذه الدقيقة . وإذا طبقنا بأمانة أحكام اتفاقية جنيف الرابعة ، الاحكام ذات الصلة ، نرى أن قادة اسرائيل يقعون تحت طائلة القانون الجنائي الدولي الذي تضمنته الاتفاقية الرابعة في مادتيها ١٤٦ و ١٤٧ . وبذلك يستحق القادة الإسرائيليون الذين يأمرون بهذه الاعمال أو ينفذونها الملاحقة قضائيا في أي مكان في العالم ، إذ لا يمكن أن يغفر المجتمع الدولي لاسرائيل جرائم الحرب التي نصت عليها اتفاقية جنيف الرابعة التي نؤكدها في كل قرار يصدر في صدد

عدم تطبيق اسرائيل لاتفاقية جنيف الرابعة في الاراضي العربية المحتلة . ونرجو أن يأتي اليوم الذي يتوصل فيه المجلس إلى وصف هذه الجرائم على حقيقتها ، وحقيقتها هي أنها جرائم حرب لا تختلف عن الجرائم التي ارتكبها النازيون وحوكموا على أساسها .

إن خدمة لبنان تكون بانسحاب اسرائيل الفوري غير المشروط من جنوب لبنان وفقا لقرارات الامم المتحدة العديدة ليستعيد لبنان سيادته الكاملة . ومن مفارقات الدهر أن يقوم المندوب الإسرائيلي بتوجيه الاتهام لسوريا التي تساعد الشرعية اللبنانية باخوة واخلاص لإنهاء التمرد الذي ذهب ضحيته أكثر من ٢٠٠٠ مدني لبناني . لقد حاول مندوب اسرائيل أن يُلصق بجنودنا الابطال الذين يقدمون المساعدة للشرعية اللبنانية اتهامات بأن الجنود السوريين اعتدوا على الاديرة ورجال الدين . والجميع يعلم الموقف المشرف لسوريا لحماية جميع الطوائف في لبنان ، وفي مقدمتها الطائفة المسيحية ، وبالاخص الطائفة المارونية ، وعملت سوريا لوقف الاقتتال بين الاخوة اللبنانيين من أي مذهب كانوا ، وقد نجحت سوريا في كل ذلك واستطاعت وقف الحرب الاهلية ، وحقنت الدماء ، وفقدت سوريا العديد من الجنود بسبب عملية السلام التي قامت بها بلبنان ، وفي سبيل وحدة لبنان وحمايته من التمزق والتقسيم ، وهذا هو الذي يُزعج المندوب الإسرائيلي ، وما يزعجه أكثر من أي شيء هو الإجماع الدولي على قبول اتفاق الطائف وبداية تنفيذ بنود هذا الاتفاق ، وما يزعجه أيضا هو قيام السلطات الشرعية في لبنان برئاسة الرئيس هراوي بممارسة صلاحياته الكاملة على التراب اللبناني . وأن ما يخشاه الاسرائيلي هو المرحلة المقبلة التي ستقوم بها السلطات الشرعية اللبنانية لإخراج اسرائيل المحتلة من الجنوب اللبناني بكل الوسائل المتاحة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : افهم أن مجلس الامن مستعد للتصويت على مشروع القرار المعروض عليه . وما لم أسمع اعتراضا ، أطرح مشروع القرار للتصويت الآن .

لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

أعطي الكلمة أولا لاعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت .

السيد الاشطل (اليمن) : ما كنا بحاجة إلى عقد مثل هذا الاجتماع في هذا اليوم ، ولم تكن بحاجة إلى تقديم مشروع قرار في هذا اليوم ، فقد كنا ننتظر وبلهفة تقرير الامين العام الذي كان من المفترض أن يقدم إلينا غدا . ولكن اضطر مجلس الامن إلى عقد هذا الاجتماع نتيجة لرفض اسرائيل القاطع والعلني لقرار مجلس الامن ٦٧٢ (١٩٩٠) ورفض اسرائيل القاطع والعلني لاستقبال بعثة الامين العام ، ورفض اسرائيل للسماح بأي نشاط أو أي مسعى للامم المتحدة في مدينة القدس ، حيث جاء في الفقرة الثالثة من رسالة المندوب الاسرائيلي أنه ما من جزء من القدس هو أرض محتلة ، إنها العاصمة السيادية لدولة اسرائيل ، وعليه فإن أي تدخل من جانب الامم المتحدة في أي أمر يتصل بالقدس أمر مرفوض ...الخ

إن اسرائيل قد رفضت قرار مجلس الامن بالرغم من أنه قد راعى وإلى حد ما حساسيات اسرائيل تجاه مجلس الامن . والقرار ٦٧٢ (١٩٩٠) لم يدع إلى تشكيل لجنة من مجلس الامن للذهاب والتحقيق في حادث القدس ، لان اسرائيل لا تتعامل مع مجلس الامن . والقرار ٦٧٢ (١٩٩٠) لم يجرؤ على أن يطلب من الامين العام مباشرة إرسال لجنة إلى القدس لان اسرائيل ترفض التعامل مع أي قرار يصدره مجلس الامن وله طابع إلزامي ، وباستحياء فقط رحب قرار مجلس الامن ٦٧٢ (١٩٩٠) بقرار الامين العام ارسال لجنة إلى اسرائيل وبشيء من الشجاعة طلب مجلس الامن من الامين العام تقديم قرار وتوصيات حول هذه الزيارة . ومع ذلك ، فقد رفضت اسرائيل القرار ورفضت البعثة .

ولهذا نجدنا نجتمع اليوم لاتخاذ قرار آخر يدعو اسرائيل - يناشد اسرائيل ، أن تقبل بعثة الامين العام ، ويكرر مرة أخرى دعوته للامين العام إلى تقديم تقرير حول حادث القدس ، بالإضافة إلى توصياته واستنتاجاته وفقا للبيان الذي قرأتموه سيدي الرئيس .

ونحن الآن في انتظار تقرير الامين العام الذي نرجو هذه المرة أن يأتينا قبل نهاية الشهر ، كما حُدِّد في ذلك القرار .

يحاول مندوب اسرائيل وباستمرار ، كما تحاول الحكومة الاسرائيلية ، اتهامنا بمحاولة الربط بين أزمة الخليج وقضية الشرق الاوسط وقضية فلسطين . والحقيقة أننا فقط نحاول الربط بين مجلس الامن واسرائيل . إن رفض اسرائيل التعامل مع مجلس الامن وتنفيذ قراراته هو الذي يشكل لب المشكلة . واليوم وقد بدأ مجلس الامن يتخذ قراراته بالإجماع ، فإن على اسرائيل أن تعيد النظر في تعاملها مع قرارات مجلس الامن . ونحن من جانبنا لا نتوقع من المجلس الربط بين أزمة الخليج والقضية الفلسطينية ، وإنما محاولة ارغام اسرائيل على التعاون معه ، هذا من ناحية ؛ ومن ناحية أخرى نتوقع من مجلس الامن أن يتخذ مواقف متماسكة وموحدة إزاء من يرفض قرارات مجلس الامن ويرفض الامتثال لها .

حاول مندوب اسرائيل أن يصور اسرائيل على أنها دولة بريئة . فهل لي أن أسأل هذا المجلس كيف يمكن أن يتعامل مع قراره الذي يعتبر ضم القدس لاغيا وغير شرعي ؟ وإن كانت قد مرت سنين على ذلك القرار ، فإن اسرائيل ، متحدية المجتمع الدولي ، لا تزال تعتبر القدس ، كما تعتبر الجولان ، أراضي تشكل جزءا من اسرائيل .

أليس من حقنا في هذا المجلس أن نطلب من اسرائيل الالتزام بقرار مجلس الامن الذي يعتبر هذا الضم لاغيا ؟ أليس من حقنا ، إذا ما رفضت اسرائيل ، أن نتخذ اجراءات إضافية ترغم اسرائيل على ذلك ؟ لماذا لا يمكننا حتى أن نتحدث عن الفصل السابع من الميثاق عندما نأتي إلى تعامل اسرائيل مع قرارات مجلس الامن ؟

ليست اسرائيل بريئة ، كما يحاول أن يصور مندوبها .

ثم ماذا عن الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة التي تدعوها يهودا والسامرة - وهما الاسمان اليهوديان ؟ أليس من حق المجلس أن يصر على عملية الانسحاب ؟

إننا بانتظار تقرير الامين العام الذي لن يتناول حادث القدس فحسب ، بل وسيقدم توصيات محددة حول كيفية حماية الفلسطينيين في الاراضي المحتلة . وليست تلك غاية في حد ذاتها . ولا بد أن أقول هنا علنا إننا نتوقع من مجلس الامن أن يبدأ النظر في قضية الشرق الاوسط ، في المشكلة الفلسطينية ، وأن يفتح ذلك الملف عاجلا أم آجلا .

لا توجد هناك مبادرات سلمية في الوقت الحاضر . ليست هناك عملية سلام . انتهت . ليست هناك علاقة بين واشنطن والفلسطينيين . ليست هناك أية مبادرة أوروبية . ليست هناك أية مبادرة من دول عدم الانحياز . وهناك ائتلاف في المجلس . والدول الخمس - الاعضاء الدائمون في مجلس الامن يعالجون جميع القضايا المتفجرة في العالم . أليس من حقنا أن نتوقع من هذا المجلس أن ينظر في هذه القضية بجدية ؟

إن التقرير الذي سيتقدم به الامين العام ما هو إلا بداية الطريق .

السيد بفبيني أديتو نزنفيا (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

الفقرة ١ من المادة ٢٤ من الميثاق تنص صراحة على ما يلي :

"رغبة في أن يكون العمل الذي تقوم به الامم المتحدة سريعا فعالا ، يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الامن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والامن الدوليين ، ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائبا عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات" .

والنتيجة المنطقية لهذه المسؤولية التي أوكلتها الدول الاعضاء إلى مجلس الامن ، موجودة في المادة ٢٥ من الميثاق التي يتعهد فيها جميع أعضاء هذه المنظمة بقبول قرارات مجلس الامن وتنفيذها وفقا للميثاق . ومن ثم فإن وفد بلادي يأسف أسفا عميقا للموقف السلبي الذي تتخذه دولة عضو في منظمتنا ، وهي في هذه الحالة دولة اسرائيل ، التي ، بعد أن تورطت في ارتكاب مذبحة ضد ٢١ فلسطينيا ، ترفض قبول بعثة

(السيد بغبيني أديتو
نزنغيا ، زائير)

موفدة من الامين العام للتحقيق في تلك المذبحة ووضع توصيات لمجلس الامن من اجل حماية حقوق الفلسطينيين وحرياتهم الاساسية . ولا شك في ان هذا السلوك يشكك في مصداقية المجلس ، ويشكل عقبة وعائقا أمام ممارسة المجلس على النحو الواجب لوظائفه المتمثلة في صيانة السلم والامن الدوليين وضمانهما .

لقد ادان المجتمع الدولي قاطبة المذبحة التي ارتكبت ضد ٢١ فلسطينيا ، باعتبارها عملا تتحمل عنه السلطات الاسرائيلية وحدها المسؤولية الكاملة ، لاستخدامها قواتها المسلحة ضد مدنيين فلسطينيين كان المفروض أن تحميهم تلك السلطات في الاراضي المحتلة . ومهما بلغت الكراهية والعداوة بين الطائفتين اليهودية والفلسطينية في الاراضي العربية المحتلة ، فإن مجلس الامن لم يكف عن مطالبة دولة اسرائيل بالامتثال لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، والصادرة في ١٠ آب/اغسطس ١٩٤٩ ، وبصفة خاصة للمادتين ٤٧ و ٤٩ منها ، والامتناع عن إبعاد المدنيين الفلسطينيين من الاراضي المحتلة . وهذا ما فعله في قراره ٦٠٧ (١٩٨٨) المؤرخ ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ الذي اتخذه أعضاء المجلس بالإجماع .

ثم جاء القرار ٦٠٨ (١٩٨٨) ليعيد التاكيد على القرار ٦٠٧ (١٩٨٨) ، ويطلب من اسرائيل أن تلغي أمر إبعاد المدنيين الفلسطينيين ، وأن تكفل لكل من سبق إبعادهم العودة الآمنة والفورية إلى الاراضي الفلسطينية المحتلة .

ويتضح بالتالي أن المجلس لم يتخل مطلقا عن مسؤولياته إزاء المدنيين الفلسطينيين الذين يطردون أحيانا ويذبحون أحيانا أخرى في أراضيهم . ومن أجل إنهاء هذه التجاوزات وتمكين الشعب الفلسطيني من التمتع بأبسط حقوقه المشروعة اتخذ مجلس الامن القرار ٦٧٢ (١٩٩٠) لأن ذلك الشعب ، الذي يعاني من لام لا يمكن وصفها ، يطمح على غرار الشعوب الاخرى الى السلم والامن واحترام حقوقه وحرياته الاساسية .

ولأن مجلس الامن أراد أن يكفل تلك الحريات المنتهكة طلب الى دولة اسرائيل أن تقبل بعثة تحقيق لتحدد السبل والوسائل وتقدم التوصيات من أجل ضمان حماية وأمن الفلسطينيين في أراضيهم .

وإن وفد بلادي ، إذ يواجه هنا مسألة مبدأ تقتضيه روح الميثاق وأحكامه ، يؤيد بقوة المبادرة الحالية التي برزت من المشاورات بين أعضاء المجلس والتي أدت الى الاقتراح المقدم الى المجلس للبت فيه .

وستصوت زائير لصالح الاقتراح وتناشد دولة اسرائيل ، بوصفها الدولة القائمة بالاحتلال ، عدم الاستمرار في انتهاك أبسط الحقوق الاساسية للشعب الفلسطيني ، وقبول بعثة الامم المتحدة . فالاعلان العالمي لحقوق الانسان يعلن بلا لبس في المادة الثالثة أن "لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة "شخص" ، في حين أن المادة الخامسة تنص على أن "لا يعرض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة" لانه ، كما تنص المادة الاولى من الاعلان "يولد جميع الناس أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق" .

وفي الختام ، اسمحوا لي ، سيدي الرئيس أن أعرب لكم عن مدى سعادة وفد بلادي لرؤيتكم في كرسي الرئاسة ، وأن نعبر عن امتناننا العميق لجهودكم الدؤوبة للحفاظ على مناخ الهدوء والتفاهم والتماسك داخل المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل زائير على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

السيد رجالي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن مشروع القرار الذي يوشك المجلس على التصويت عليه ما كان لازما لولا رفض اسرائيل للقرار ٦٧٢ (١٩٩٠) ورفضها قبول بعثة الامين العام . وإن تأخير النظر في مشروع القرار هذا لبضعة أيام ما كان لازما لولا إضاعة الوقت على المجادلة حول ما إذا كان ينبغي اتخاذ قرار أو إصدار بيان ، في حين أنه كان من الواضح أن تحدي اسرائيل المتعذر للدفاع عنه لا يمكن الرد عليه إلا بقرار . ولعل الوقت الضائع سيكون مفيدا إذا فهم جميع أعضاء المجلس الآن مدى التزام المجلس الواجب بمسألة فلسطين . ومن شأن ذلك أن يساعد المجلس في أعماله في المستقبل .

لقد اختارت اسرائيل تجاهل القرار ٦٧٢ (١٩٩٠) ، وكأنها فوق القانون وليست مسؤولة أمام مجلس الامن . ولا ينبغي لاحد في مجلس الامن أن يحاول التقليل من تحدي اسرائيل . لقد تناول أعضاء المجلس وجميع الحاضرين هنا لتوهم جرعة زائدة قوية من هذا النوع في خطام الممثل الدائم بالنيابة لإسرائيل .

إن مشروع قرارنا اليوم يلقى العبء من جديد على اسرائيل ، مؤكدا بعزم واجبات اسرائيل وإصرار المجلس على ضرورة الامتثال الكامل لجميع عناصر القرار ٦٧٢ (١٩٩٠) . ويصر المجلس على أن تسمح اسرائيل بأن تقوم بعثة الامين العام بأعمالها . والرسالة واضحة . فالمجلس مصمم على معالجة قضية فلسطين والارض المحتلة بالكامل ، بنفس الالتزام والمعايير التي طبقت على المسائل الاخرى . ولا يمكن للمجلس أن يبقى أسيرا لوضع لا يلقى فيه النظر في المسائل المتصلة بإسرائيل وحماية الفلسطينيين اهتماما كاملا ومركزا . وما دامت اسرائيل تشعر بأنها ستستفيد من التعويق والبلبلة فإنها لن تأبه بالمجلس ولن تستجيب له .

وتود ماليزيا أيضا أن تشير الى أنه من غير المقبول أن يصبح إجماع المجلس مسألة تعيق اتخاذ المجلس للإجراء السليم . وإن ماليزيا على اقتناع بأن الموقف الذي يتخذه المجلس إزاء فلسطين والاراضي المحتلة يحظى بالتأييد الكامل للأغلبية الساحقة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة . وهذا هو المعنى الحقيقي لتوافق الآراء الدولي .

وفي هذا الصدد ينبغي ألا يسمح باتخاذ إجراءات في المجلس تقف في طريق هذا التوافق . ويجب على المجلس أن يتذكر السنوات التي أهملت فيها هذه المسألة . ويجب أن يكون عملنا اليوم وفي المستقبل التكفير عن الخطايا المرتكبة عمدا أو سهوا في حق فلسطين .

وإذا أصرت اسرائيل على مواصلة المسار الخطير بغلق جميع الأبواب في وجه الشعب الفلسطيني ، بحجة توطيد ما يدعى بالنظام باستخدام القوة الغاشمة ، وردت بالمدافع والضربات ، فسيكون المجلس مسؤولا عن معالجة المشكلة المتصلة بسلامة الفلسطينيين وحمايتهم في الأراضي المحتلة ، الذين ينبغي أن يعاملوا بالاحترام اللائق بهم . وتقع المسؤولية بالكامل على عاتق المجلس .

وهذا ما حدا بماليزيا وثلاث من الدول غير المنحازة الأعضاء في المجلس إلى الأخذ بزمام هذه المبادرة الآن . ونحن نتطلع إلى التأييد الإجماعي من المجلس .

السيد بنيالوسا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بمناسبة يوم الأمم المتحدة يود وفدي أن يشيد بالهيئة التي حققت للجنس البشري منافع عظيمة والتي نتوقع منها إنجازات كثيرة في المستقبل .

ونود أيضا أن نعرب عن الشكر ومشاعر الإعجاب للأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار ، ولمساعديه المتفانين العاملين بنكران الذات جميعهم من أكثرهم أهمية الى من هم في الظاهر أقل أهمية .

مرة أخرى ينعقد مجلس الأمن للنظر في الحالة في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل . لقد انقضى أكثر من أسبوع منذ اتخاذ القرار ٦٧٢ (١٩٩٠) . ولسوء الحظ لم تمتثل اسرائيل لأحكامه ، واتخذت موقفا ينم عن التحدي للإرادة الاجماعية الصريحة للمجلس ، منتهكة بذلك روح المادة ٢٥ من الميثاق التي تقضي بالطبيعة الإلزامية لقرارات مجلس الأمن بالنسبة الى أعضاء الأمم المتحدة . إن الامتثال لقرارات المجلس يشكل حجر الزاوية الذي يرتكز عليه صون السلم والأمن الدوليين .

ولا يتصور وفدي وجود مجلس الامن دون احترام القرارات التي يتخذها والامتثال لها ، كما لا يتصور تقيد البعض بها وتجاهل البعض الآخر لها . فهذا سيخلق حالة الكيل بمكيالين التي لا يمكن قبولها ولا السكوت عنها .

تكرر كولومبيا إدانتها لأعمال العنف التي ارتكبتها السلطات الاسرائيلية ورفضها التعاون مع الامين العام . ونرفض تحدي إسرائيل لمجلس الامن ونشجب سلوكها ، الذي يخرق مبدأ أوليا من مبادئ القانون الدولي هو وفاء الدول بحسن نية بالالتزامات التي قطعتها على نفسها بموجب ميثاق الامم المتحدة .

إن وفدي يحث حكومة اسرائيل على إعادة النظر في موقفها والتقيد بالقرار ٦٧٢ (١٩٩٠) .

تشارك كولومبيا في تقديم مشروع القرار المعروض على مجلس الامن هذا المساء ونرجو أن يحظى بالتأييد الاجماعي لاعضاء المجلس .

السيد الاركون دي كيسادا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد أشار تشارلز ديكنز في أشهر رواياته الى معاناة احدى شخصياته التي كانت تحاول تذكر الموقع المعين لمكان ما ، وهو دكان قديم ، وقد شرح كيف أنه كان يصبح أصعب وأصعب مع مرور الزمن تحديد موقع ذلك المكان المعين . وقال الكاتب الانكليزي العظيم أن الشيء ذاته قد حصل للكلمات ، لقد حملتها الرياح بعيدا .

لسوء الطالع أن مجلس الامن يجتمع بعد مرور عدة أيام فقط من اتخاذ القرار ٦٧٢ (١٩٩٠) . ونذكر جميعا أهمية البيان الذي أدليتم به ، سيدي الرئيس ، باسم أعضاء المجلس أثناء عملية اتخاذ ذلك القرار . ولن أتلوه مرة أخرى . إن أمام المجلس الآن مشروع قرار آخر يأخذ ذلك البيان الهام في اعتباره . وهناك جملة واحدة منه فقط أود أن أنوه بها . لقد أشرتم الى بيان الامين العام فيما يتصل بالبعثة التي سيوفدها الى المنطقة والى كونه سيعد تقريرا ليقدم ، كما ذكر في تلك الجلسة الرسمية للمجلس في ١٢ تشرين الاول/اكتوبر ، في موعد أقصاه "٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠" . (S/PV.2948 ، ص ٢٧) .

اليوم هو ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ، يوم الامم المتحدة ، ومجلس الامن يجتمع أخيرا للنظر في الحالة الناشئة عن عدم الإمتثال للقرار ٦٧٢ (١٩٩٠) . ويأمل وفدي أن يتسنى لهذه الهيئة اعتماد مشروع القرار الذي كان لنا شرف تقديمه بالاشتراك مع كولومبيا وماليزيا واليمن . وإذا ما عتمد المجلس مشروع القرار ، فلابد أن يكون مفهوما بوضوح أن تقرير الامين العام لا ينبغي بالضرورة أن يقدم في ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ، بما أنه لا يزال هناك بضع ساعات من هذا اليوم التاريخي . وكما يذكر القرار ٦٧٢ (١٩٩٠) ذاته ، وكما نؤكد من جديد بمشروع قرار اليوم ، يمكن أن يتم ذلك قبل نهاية الشهر . لقد حدث ذلك منذ مدة ليست بالطويلة ، ولهذا فإن الاعضاء ما زالوا يتذكرون ما ينطوي عليه الامر والتاريخ الذي لابد أن يتلقى فيه مجلس الامن تقرير الامين العام . وقد حدث ذلك في آخر جلسة عقدها المجلس في هذه القاعة .

وفي ذلك الوقت تلى ممثل اسرائيل وهو جالس بالقرب من مقعدي الحالي ، إعلانا رسميا من وزير خارجيته يشجب فيه القرار الذي كان قد اتخذه المجلس للتو .

ونعرف أنه ابتداء من وقت إتخاذ القرار ٦٧٢ (١٩٩٠) والامين العام ، بتفانيه المعهود من أجل الوفاء بالتزاماته والمثابرة التي دلل عليها طوال فترة توليه منصب الامين العام بجدارة ، يعمل على اتخاذ الخطوات اللازمة لإيفاد البعثة الى المنطقة . ونعرف كذلك أن الامين العام قد راعى مسألة إبقاء أعضاء المجلس على علم بالحالة السائدة في هذا الشأن .

ولقد اجتمع أعضاء المجلس بصورة غير رسمية في ١٩ تشرين الاول/اكتوبر ، وحصلنا على تفسير واضح من الامين العام بالسبب الكامن وراء عدم امكانية المضي في تنفيذ القرار . ومنذ ذلك الحين بدأ أربعة من أعضاء المجلس ، بما فيهم وفدي ، في العمل على كفالة أن يمضي المجلس بالمثابرة والسرعة والحماس التي نرى أن الحالة تقتضيها .

ولكن المجلس لسوء الطالع لم يتمكن من التصرف حتى اللحظة الاخيرة ، لحظة كانت بضع ساعات لا تزال باقية من يوم ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر . وطوال هذه الايام اكتسبنا خبرة جديدة أوسع في ممارسات مجلس الامن . ففي مشاوراتنا ، تناقشنا بشأن مسألة مزية الاجماع في الرأي وحاجتنا الى اتخاذ موقف اجماعي . كما تناقشنا بصورة مطولة للغاية بشأن أنسب الطرق لخلق هذه الحالة . ويرى وفدنا أن مجلس الامن لم يكن بيده أن يفعل شيئا سوى ما اقترحنا فعله قبل قليل في ضوء حقيقة أنه لم يتم الامتثال لقراره السابق . ونأمل أن يحظى مشروع القرار هذا بنفس الاجماع الذي حظي به القرار ٦٧٢ (١٩٩٠) . وهذه هي الطريقة التي نود أن يتصرف بها مجلس الامن إذا ما أريد له أن يرقى الى مستوى مسؤولياته .

كما أن على أعضاء المجلس التزاما بالوفاء بمبادئ الميثاق . ومسؤوليتنا الخاصة هي التأكد من التمسك بجميع أحكام الميثاق من جانب الذين ليسوا أعضاء في المجلس . ونرى أن علينا أن نذكر بالنقطة التي أثارها ممثل زائير على نحو ملائم

للغاية منذ لحظات فيما يتصل بالمادة ٢٤ من الميثاق ، التي تحدد سلطات المجلس ومهامه . وفي هذا الصدد ، يجب علينا أن نذكر بين الحين والآخر بأن مجلس الامن لم يكن هو الذي أنشأ الامم المتحدة ولكن الامم المتحدة هي التي أنشأت المجلس . إن للمجلس سلطات خاصة لان بقية المنظمة أعطتها له . وهذه السلطات أعطيت للمجلس حتى يتسنى له أن يتصرف بسرعة وفعالية ، وبالتأكد لا ليتمكن من شل العمل اللازم من جانب المجتمع الدولي . وإذا كانت اجراءات المجلس بالنيابة عن الاعضاء الآخرين تعني أن الاعضاء غير الدائمين في المجلس - أو الاعضاء المنتخبين في المجلس ، إذا كان المرء يفضل أن يسميهم بهذه التسمية - يتمتعون بسلطة أخلاقية معينة . لسنا هنا مجرد عابرين يفعلون أفضل ما في وسعهم لفترة عامين للإسهام في عمل المجلس . بل إننا ، بدلا عن ذلك ، الصلة التي تربط بين المجلس وكامل هيئة عضوية الامم المتحدة التي هي ، في التحليل النهائي ، الهيئة التي أعطت لهذه المجموعة من الدول في المجلس ، أي أعضاء المجلس ، مسؤوليات خاصة معينة .

ويجدر بنا أن نذكّر بأن الاعضاء الدائمين في المجلس ، حسب ما أمكننا أن نحدد من الميثاق ، لهم حق خاص واحد ، وهذا الحق يأتي في وقت التصويت فقط . وحتى في هذا الشأن ، كان الميثاق دقيقا في تحديد أن هذه السلطة الخاصة لن تسود في جميع الظروف . إنها لا تسود في المسائل الإجرائية ، ولا عندما يكون عضو دائم طرفا في النزاع . وإذا كان عضو دائم يرى أن المسألة التي يوشك المجلس على تناولها هامة على نحو خاص وتعنيه عن كثب ، فإن حقه الخاص لا يمكن أن يفسر بصفته يعني أن بإمكانه أن يقف في وجه الإجراء الفعال المطلوب من المجلس اتخاذه بموجب المادة ٢٤ .

وإذا كان لاحد أعضاء المجلس صلة وثيقة كهذه بمسالة خاصة بحيث يمكن تعريفه بانه "طرف في النزاع" فلا يحق له في هذه الحالة استخدام حق الفيتو ولا حتى المشاركة في التصويت . وكما تنص الفقرة ٣ من المادة ٢٧ ، ينبغي له أن يمتنع عن التصويت .

إن هذه مناسبة تاريخية ، لاننا بدلا من أن ننظر في هذا اليوم في التقرير الذي كان ينبغي لنا أن نتلقاه استطعنا اخيرا أن نتخذ قرارا بشأن حالة شاذة منعت المجلس من الحصول على هذا التقرير في الوقت الحالي . ونحن نقوم بذلك على وجه التحديد في يوم الاحتفال بالذكرى السنوية لإنشاء المنظمة . وبهذه المناسبة ، يود وفدي لا أن يشاطر الاعضاء الذين أثنوا على الامين العام لعمله النبيل كرئيس لهذه المنظمة ، بل وأن يسجل أيضا موقفه بأن أفضل ثناء يمكن أن يعرب عنه المجلس في يوم تاريخي كهذا يتمثل في إبداء إرادة جماعية حقيقية وفعالة للعمل على نحو عاجل وكفؤ للتصدي لكل المشاكل الكبيرة المعروضة على المجلس . وما من شيء سوى ذلك يكفل لنا الشعور حقا بالارتياح إزاء أعمال المجلس .

ولهذا السبب يود وفدي أن يعرب عن سعادته لتمكنه من المشاركة مع ثلاثة أعضاء آخرين في تقديم مشروع قرار من شانه على أقل تقدير أن يجعلنا قادرين على الإعداد للمناقشة في القريب العاجل . ويحدونا الامل في أن يقدم التقرير ، كما هو مطلوب ، في نهاية تشرين الاول/اكتوبر وأن يتناول المجلس المسالة مرة أخرى ، ليس على أساس المفهوم التعسفي والضيق المتعلق بالإجماع فيما بيننا ، وإنما ، قبل كل شيء ، على أساس ما ينبغي أن يكون معيارا أساسيا لكل أعضاء المجلس ، الا وهو ضرورة العمل باسم جميع أعضاء المنظمة وباسم منظمة حثت المجلس عقودا طويلة على العمل بفعالية وبطريقة تتسق مع حقوق الشعب الفلسطيني وتطلعاته .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أطرح الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/21893 للتصويت .

أُجري التصويت برفع الايدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، رومانيا ، زائير ، الصين ، فرنسا ، فنلندا ، كندا ، كوبا ، كوت ديفوار ، كولومبيا ، ماليزيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليمن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هناك ١٥ صوتا مؤيدا . وبهذا يكون مشروع القرار قد اعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٦٧٣ (١٩٩٠) .

لم يبق على قائمة المتكلمين متكلمون آخرون . وبذلك يكون مجلس الامن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله . وسيبقي المجلس هذه المسالة قيد نظره .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٤٥